التضمن بخلاف العكس وكذا الالتزام
لا يستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان
مستلزما
من البسايط ويستلزم المطابقة إما
الا لتزام فالامام قال به وليس بمحقق
وعلى ما يلازمه اى الموضوع له فى الذهن
اى لزوما ذهنيا بالالتزام لانه لا يدل
على كل امر خارج والا لكان كل شئ دالا
على كل شئ ولا على بعض غير مضبوط لعدم
الفهم بل على امر خارج لازم له فالدلالات
الثلث كالانسان فانه يدل على تمام الحيوان
الناطق بالمطابقة وعلى احدهما اى الحيوان
فقط او الناطق فقط بالتضمن وعلى
قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام

وفى هذا المقام اسئولة الاول ان حد
الدلالات الثلث ينتقض كل منها بالاخرين
فى مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط
الوضع فى كل منها كما فعلوا احتراز عن
الانتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التى يختلف باختلاف الاعتبارات
يراد فى تعريفاتها قيد الحيثيات ذكرت
اولم تذكر فى تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر فى تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشئ الواحد

Copyright © King Saud University